شمال أفريقيا

الاستثمار في الجزائر

قانون الاستثمار 22-18 لسنة 2022 يكرّس حرية الاستثمار للمقيم وغير المقيم والمساواة في المعاملة، وقاعدة 49/51 باتت مقصورة على الأنشطة الاستراتيجية واستيراد السلع لإعادة بيعها، وضريبة أرباح الشركات 19% أو 23% أو 26% حسب النشاط.

أهم ما يحتاجه المستثمر

المعيار	القيمة	التفاصيل كما في المصدر
ضريبة الشركات	19% أو 23% أو 26%[1]	المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة: 19% لأنشطة إنتاج السلع، و23% للبناء والأشغال العمومية والري والسياحة والحمامات المعدنية (عدا وكالات السفر)، و26% لباقي الأنشطة.
ضريبة القيمة المضافة	19%[1]	النسبة العادية، ونسبة مخفّضة 9% للعمليات والمنتجات المحددة في المادة 23 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.
التملك الأجنبي	حر، مع 51% لشريك وطني في الأنشطة الاستراتيجية[2]	المادة 2 من القانون 22-18: حرية الاستثمار لكل شخص وطني أو أجنبي، مقيم أو غير مقيم. ومنذ قانون المالية لسنة 2020 صارت قاعدة 49/51 مقصورة على الأنشطة الاستراتيجية (المناجم، وأعلى قطاع الطاقة، والصناعات العسكرية، والسكك الحديدية والموانئ والمطارات، والصناعات الدوائية عدا بعض المنتجات الأساسية المبتكرة) وعلى استيراد السلع لإعادة بيعها على حالها.
الإطار القانوني للاستثمار	القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار[2]	صدر في 24 يوليو 2022، ومن ضماناته تحويل رأس المال والعائدات، والحماية من الاستيلاء الإداري، واللجوء إلى التحكيم الدولي، والإبقاء على الحقوق والمزايا المكتسبة بموجب القوانين السابقة.
تملك الأجانب للعقار	*قيد التحقق*	
إقامة المستثمر	*قيد التحقق*	
المناطق الحرة والاقتصادية	*قيد التحقق*	

الجهات الرسمية

- **الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار** — تسجيل الاستثمارات والمرافقة والمزايا · aapi.dz
- **المنصة الرقمية للمستثمر** — الإجراءات والعقار الموجه للاستثمار · invest.gov.dz

المصادر

1. النظام الجبائي — الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (بالفرنسية) (صفحة رسمية)
2. الاستثمار الأجنبي في الجزائر — الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (بالفرنسية) (صفحة رسمية)

المحتوى للمعلومات العامة فقط، وليس نصيحة استثمارية أو قانونية أو ضريبية. © 2026 Gulf Constructs · gulfconstructs.com